

## عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الإقتصاد

### Pubic budget deficit and its financing methods in the economy

د. وسيلة السبتي - د. محمد أمين علون - أ. حليلة عطية

1- جامعة محمد خيضر - sebti.wassila@yahoo.fr

2- جامعة البليدة2 - m.alloune@univ-blida2.dz

3- جامعة محمد خيضر<sup>1</sup> - halima0740@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2019/03/16 تاريخ القبول: 2019/03/20 تاريخ النشر: 2019/04/30

**ملخص:** إن الموازنة العامة لأية دولة تعكس الوضع الإقتصادي بها، ومن هنا

جاء الإهتمام بتوازنها ومدى ما تحققه من عجز، الذي يعد المشكلة الإقتصادية المحورية لمعظم الدول لما له من آثار مباشرة على أداء النشاط الإقتصادي، خاصة في السنوات الأخيرة بعد إتجاه العجز إلى التزايد في مختلف دول العالم وصاحبه إرتفاع مستمر في الدين العام الداخلي للحكومات الذي بات يهدد الإستقرار المالي والنقدي لها، وترتب على ذلك تدهور في القوّة الشرائية للعملة الوطنية للدول، وتدهور في مستوى المعيشة ورافق ذلك آثار سلبية إقتصادية واجتماعية، وتزايد حجم الدين الداخلي والخارجي، ولقد أخذ عجز الموازنة إهتمام كبير على مستوى الدول وكيفية مواجهته والسياسات المقترحة لذلك والآثار الناتجة عنه والمقابل الإجتماعي له ومن يتحمله.

**كلمات مفتاحية:** الموازنة، عجز الموازنة العامة، الإيرادات، النفقات، الضرائب، القروض، الإصدار النقدي.

تصنيفات JEL : H2 ، H5 ، H6

د. وسيلة السبتي، sebti.wassila@yahoo.fr

**Abstract :**

The public budget of any country reflects its economic situation, hence the interest in its balancing and the extent of its deficit, which is the main economic problem of most countries because of its direct effects on the performance of economic activity, especially in recent years after the trend of the deficit to increase in various countries and accompanied by continued rising in the internal public debt of governments, which are threatening their financial and monetary stability. Resulted in deterioration in the purchasing power of the national currency of countries, deterioration in the standard of living accompanied by negative economic and social effects, and increasing the internal and external debt, therefore the budget deficit takes a great interest over the countries level and how to counter it, the recommended policies, its results effects, its social effects and who will bear the burden of the deficit.

**Keywords:** Budget, Public Budget Deficit, Revenue, Expenditures, Tax, Loans, Monetary issuance.

**Jel Classification Codes:** H2, H5, H6

**1- مقدمة:**

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة من أهم المشاكل الإقتصادية المعاصرة التي كثر حولها الجدل وتفاوتت بشأنها الآراء، خاصة وقد أصبحت السمة المميزة لمعظم موازنات الدول المتقدمة فضلاً عن البلدان النامية التي حال وجود عجز في بعض موازاناتها العامة دون قيامها بواجباتها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة، وإنطلاقاً من الأهمية التي تلعبها الموازنة العامة للدولة في حياة الفرد والمجتمع، ودورها في تحريك دواليب الإقتصاد الوطني نحو التقدم والرفاه، فقد يؤدي إتساع عجز الموازنة العامة إلى تهديد الإستقرار النقدي والمالي للدولة، كما يساعد الوضع التوازني للموازنة العامة للدول على النهوض بمستويات إقتصاداتها، وتحسين الأوضاع الإجتماعية العامة لأفراد المجتمع، ولذا فقد زادت أهمية هذا الموضوع عند الكثير من المفكرين والإقتصاديين المعاصرين، وبالتالي إزدادت البحوث والدراسات التي تحاول إيجاد حل لهذه المشكلة وإقتراح أدوات لتمويل عجز الموازنة العامة بالشكل الذي يكفل

تجنب الآثار السلبية الناجمة عنه أو التخفيف منها، وعلى ضوء ما سبق فالإشكالية المراد دراستها يمكن صياغتها على النحو التالي:

"ما المقصود بعجز الموازنة العامة للدولة وطرق تمويله في الإقتصاد؟"

وللاجابة على هذه الاشكالية تضمنت هذه الدراسة النقاط الأساسية تتمثل في:

- ماهية الموازنة العامة للدولة.
- ماهية عجز الموازنة العامة للدولة.
- العوامل المؤدية للعجز في الموازنة العامة للدولة.
- طرق تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، آثارها، وأهميتها.

## 2- ماهية الموازنة العامة للدولة

اكتسبت الموازنة العامة أهمية بالغة من خلال الدور الفعال الذي لعبته ولا تزال تلعبه الدولة في توجيه الإقتصاد بما يحقق النفع العام وإرساء إقتصاد قوي في مواجهة الأزمات.

### 1.2- نشأة ومفهوم الموازنة العامة للدولة : قبل التطرق إلى مفهوم

وخصائص الموازنة العامة للدولة، نحاول بإيجاز التطرق لنشأتها تاريخياً.

1.1.2- نشأة الموازنة : كانت الأمم والحضارات القديمة تقوم بجباية الأموال وتنفقها دون أي أسس أو قواعد في ذلك، كما أن مالية الدولة لم تكن منفصلة عن مالية الملك أو الحاكم حيث يقوم هذا الأخير بالإنفاق على الدولة كما ينفق على أسرته، وبدأت عملية ضبط الإيرادات ومن ثم النفقات في بريطانيا أين ظهرت فكرة إعداد موازنة الإيرادات ونفقات الدولة عام 1628 (الوادي، عزام، 2000، 131)، وإن فكرة الموازنة لم تأت مرة واحدة وإنما تم ذلك على مراحل متتالية، فتعد إنجلترا هي أول دولة إستنبطت القواعد والمبادئ التي تقوم عليها فكرة الموازنة الحديثة تم ذلك بعد ثلاث مراحل وهي (قطب، 1994، 17)؛

1- ففي المرحلة الأولى تقرر حق ممثلي الشعب بالإذن للملك في جباية الضرائب من الشعب.

ب- ثم تأتي المرحلة الثانية عندما كان يطلب من نواب الشعب الموافقة على فرض الضرائب، فكانوا يتعرضون لمناقشة الأوجه التي تنفق فيها حصيلة الضرائب.

ج- أما المرحلة الثالثة أين أصبح البرلمان يعتمد الإيرادات العامة والنفقات العامة بالإضافة إلى الإعتماد الدوري، ومن هنا ظهر الشكل العلمي والأكاديمي للموازنة العامة المطبقة في وقتنا الحالي.

### 2.1.2- تعريف الموازنة العامة :

أ- لغة : الموازنة في اللغة تطلق ويراد بها المعادلة والمقابلة والمحازات والمساواة، قال في لسان العرب وازنت بين الشيئين موازنة...، وهذا يوازي هذا إذا كان على وزنه أو كان على محاذيه، ووازنه عاده وقابله (الطوايبي، 2007، 18).

ب- إصطلاحاً: يمكن النظر لموازنة العامة من عدة زوايا، يتفنن كل باحث في إظهار الجانب المراد إبرازه، ويمكن تعريف الموازنة العامة كما يلي:

\* "هي خطة سنوية إقتصادية مالية سياسية متمثلة بمجموعة من الأهداف والبرامج المقرر تنفيذها من قبل وحدات الدولة المختلفة خلال فترة زمنية معينة (سنة عادة) معبراً عنها بتقديرات تكاليفها المالية مع بيان تقديرات مصادر تمويلها(عليوي، 2009، 202)." .

\* "هي وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف على تقدير النفقات الضرورية، لإشباع الحاجات العامة، والحصول على الإيرادات العامة لتغطية هذه النفقات، عن فترة مقبلة، عادة ما تكون سنة(محززي، 2007، 317)." .

\* الموازنة العامة هي: "خطة مالية للدولة، تتضمن تقديرات للنفقات، والإيرادات العامة، لسنة مالية مقبلة، وتُجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي تتبناها الدولة(عصفور، 2008، 04)." .

من خلال التعاريف السابقة فالموازنة العامة برنامج وخطة مالية متفق ومصادق عليه فيه تقدير الإنفاق العام للدولة، ومواردها لفترة لاحقة، ويتضمن

هذا البرنامج السياسات المالية والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، حيث تلتزم به الدولة وتكون مسؤولة عن تنفيذه، وتتكون الموازنة العامة من جانبين يشمل الأول النفقات العامة (الإستخدامات)، ويشمل الجانب الثاني كافة الإيرادات التي تؤول إلى خزينة الدولة مهما كان مصدرها.

3.1.2- خصائص الموازنة العامة : من خلال التعاريف السابقة يمكن إستنتاج الخصائص الموالية(الشيخ، الطاهر، 1992، 406)؛

ا- الموازنة العامة تقديرية إحصائية : تتضمن الموازنة العامة تقديراً إحصائياً لنفقات الدولة وإيراداتها أي ما ينتظر أن تنفقه السلطة التنفيذية وما يتوقع أن تحصله من إيرادات خلال فترة لاحقة.

ب- الموافقة على الموازنة العامة (الطبيعة القانونية): تعد الموازنة بمثابة خطة عمل الحكومة لفترة لاحقة، غير أنها تبقى في شكل مشروع أو إقتراح بموازنة غير قابلة للتنفيذ إلا بعد قبولها من طرف الشعب عن طريق ممثليه في المؤسسات الدستورية، أي أن الموازنة العامة تصدر بموافقة السلطة التشريعية واعتمادها.

ج- الموازنة كأداة لتحقيق الأهداف : إزدادت أهمية الموازنة العامة بتطور دور الدولة وزيادته نشاطها الإقتصادي والإجتماعي، فأصبحت هي الأداة الرئيسية في يد الحكومة لتحقيق أهدافها في مختلف المجالات، كما تعتبر الإطار المنظم لأدوات السياسة المالية وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف.

د- الموازنة خطة مالية: تعتبر في الأساس الموازنة العامة وثيقة مالية أو جدول محاسبي يبيّن المحتوى المالي للموازنة، والذي يشمل تقديرات النفقات العامة مع تقسيمها إلى أنواع مختلفة هذا من جهة والهيئات التي تتولى هذا الإنفاق من جهة أخرى، كما يتضمن تقديرات الإيراد العام مع توضيح مصادره المختلفة.

ه- الموازنة مقيدة بحد ذاتها: فالموازنة في نفقاتها وإيراداتها يجب أن توضع لمدة معينة وأن تكون هذه المدة واحده في كلا الضمتين وقد جرى أن تكون المدة سنة كاملة في معظم دول العالم(عليوي، 2009، 202).

## 2.2- مبادئ الموازنة العامة ومكوناتها:

### 1.2.2- مبادئ الموازنة العامة: تشمل الموازنة العامة على عدد مبادئ أو قواعد

تحكم تحضيرها واعتمادها وهي (الخياط، وآخرون، 2016، 37):

- أ- مبدأ السنوية: أي المدد الزمنية لسريانها تكون عادة سنة.
- ب- مبدأ الشمول: شامله لجميع النفقات والإيرادات.
- ج- مبدأ عدم التخصيص: لا يجوز تخصيص إيرادات معينة لمقابلة نفقات معينة.

د- مبدأ الوحدة: موازنة واحدة تحتوي على كافة نفقاتها وإيراداتها على اختلاف قطاعاتها في وثيقة واحدة.

ر- مبدأ الوضوح: تتسم الموازنة العامة بالوضوح الكافي لفهم محتوياتها وتفصيلاتها إذ لا تدرج إعمادات مجملة بل مفصلة.

هـ- مبدأ المرونة: أي سهولة التنفيذ بمراعاة الاحتمالات المختلفة التي قد تواجهها خلال السنة والبحث عن بدائل هذه الاحتمالات.

و- مبدأ التوازن: بين نفقات الموازنة وإيراداتها لكن قد يخل التوازن بها للظروف التي تمر بها الدولة وأصبح عجز الموازنة أمراً شائعاً ويتم معالجته بالإقتراض أو بضغط الإنفاق أو زيادة الإيرادات أو بكليهما معاً.

ي- مبدأ المشاركة: بين البرلمان والحكومة والمختصين (خبراء إعداد الموازنة).

### 2.2.2- مكونات الموازنة العامة: تتكون الموازنة العامة من جانبين أساسيين

هما (كردودي، 2007، 81):

- أ- الإيرادات العامة: تمثل مجموعة الدخل الذي تسلمه الحكومة عبر خزينتها واللازم لمواجهة النفقات العامة ويكون عادة بصورة النقدية، وعليه الإيرادات العامة هي جميع الموارد التي تحصل عليها الدولة بصفاتها السيادية سواء أكانت نظير الخدمات التي تقدمها إلى الأفراد (الرسوم)، أم بدون مقابل (الضرائب)، فضلاً عن إيرادات أملاك الدولة (دخل الدومين ويقسم إلى عام وخاص)، وكذلك القروض العامة سواء الداخلية منها أو الخارجية، وتعد المصادر الطبيعية

(الإيرادات المالية لتصدير النفط الخام) مصدراً مهماً وأساسياً في جانب الإيرادات العامة للدولة الربعية تشكل نسبة مرتفعة من إيرادات الموازنة العامة.

ب- النفقات العامة : هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماها بقصد إشباع حاجة عامة وتتضمن جميع النفقات المخصصة في الموازنة العامة سواء أكانت تشغيلية أم استثمارية فضلاً عن المدفوعات التحويلية المختلفة بهدف تحسين المستوى المعيشي والضمان الاجتماعي لمواجهة آثار التقلبات الاقتصادية لاسيما البطالة.

وتقسم النفقات وفقاً للأساس الاقتصادي إلى قسمين هما (الخصائص، وآخرون، 2016، 44) :

- النفقات التشغيلية : وتتضمن نفقات المعاملات التشغيلية للوزارات والوحدات أي النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة.

- النفقات الاستثمارية : تتضمن نفقات المشاريع الاستثمارية ويتميز الإنفاق الاستثماري بصفة استثنائية لكونه يمثل المحدد الثاني للدخل الوطني بعد الاستهلاك.

### 3.2- أهمية وأهداف الموازنة العامة للدولة

1.3.2- أهمية الموازنة التقديرية: يمكن إبراز أهمية الموازنة العامة على النحو التالي (الجليل، البدور، 2009، 33) :

أ- أداء رقابة فاعلة بيد السلطة التشريعية تضمن لها الإشراف الكامل على التصرفات المالية للسلطة التنفيذية وتقييم أدائها.

ب- أداء فاعلة أيضاً من أدوات السياسة المالية التي يمكن إستخدامها في إدارة الإقتصاد الوطني وتوجيهه، ففي حالة التضخم تعتمد الحكومة عن طريق الموازنة إلى إمتصاص الطلب الزائد، وذلك إما بفرض مزيد من الضرائب، أو بالإحجام عن بعض عمليات الإنفاق، وفي حالة الكساد تلجأ الحكومة إلى زيادة الطلب الفعلي، وذلك إما عن طريق ضخ الأموال في شريان الإقتصاد، بزيادة حجم الإنفاق الكلي، أو تخفيض الضرائب.

ج- أداء تنسيق بين أنشطة الحكومة حيث تتضمن توزيع وتخصيص موارد الدولة المختلفة على أوجه الاستخدامات المتعددة للجهات المنفذة وذلك وفقاً لحاجة كل جهة أو نشاطها وفي ضوء أولويات الإنفاق.

د - أداء مؤثره في الحياة الاجتماعية، فهي تلعب دوراً هاماً في إعادة توزيع الدخل وذلك عن طريق زيادة النفقات التعليمية والصحية والاجتماعية، الموجهة للضمانات ذات الدخل المحدود، أو عن طريق زيادة الضرائب على ذوي الدخل المرتفع.

هـ- أداء لحماية الصناعة المحلية وتشجيعها، وذلك عن طريق إعفائها من الرسوم الجمركية أو فرض رسوم جمركية مرتفعة على البضائع المستوردة المشابهة للصناعة المحلية.

2.3.2- أهداف الموازنة العامة: يمكن التعرف على أهدافها من خلال بيان دورها في ما يلي(عناية، 2014، 35-37):

أ- تستخدم الموازنة كأداة للتخطيط: تعمل على تحديد إستراتيجيات الدولة وترتيب أولويات أهدافها والتعبير عنها بأساليب كمية ومالية، وتستخدم التنبؤ بالأحداث المستقبلية والكشف عن المشاكل المتوقع حدوثها ودراستها ومحاولة اقتراح الحلول الملائمة لها.

ب- تستخدم الموازنة كأداة للرقابة: تُعدّ الموازنة أداة تسمح بالتأكد من سير العمليات في الطريق المخطط لها، وأن الخطة تحقق الأهداف الموضوعية، من دون إنحراف أو إسراف في النفقات من جهة، والإستخدام الأمثل للموارد المتاحة من جهة أخرى وبالتالي تحقيق أكبر قدر من الإيرادات.

ج- تستخدم الموازنة كأداة للتنسيق: تعتبر الموازنة أسلوباً علمياً وعملياً ونظاماً متكاملًا لتنسيق كافة المجالات والأنشطة التي تقوم بها الدولة وصولاً إلى التأكد من الأداء السليم لهذه الأنشطة بغية تحقيق أهدافها المحددة، وهذا يتضح من خلال ما تقوم به جميع مؤسسات الدولة من أداء لوظائفها المتصلة والمتتالية والمستمرّة.



د- الموازنة كأداة لإتخاذ القرارات : تمكن الموازنة من قياس الإنحرافات بهدف الدراسة وإتخاذ القرارات للحد من الإنحرافات السلبية وتنمية الإنحرافات الإيجابية وفقاً لكل حالة على حدى، كما تتيح الموازنة للإدارة رسم السياسات المستقبلية في ضوء الفعل الجاري وكذلك تحقيق دورة الموازنة في تحسين الخطط ووسائل الرقابة على تنفيذها.

### 3- ماهية عجز الموازنة العامة للدولة

يُعتبر بعض الإقتصاديّين أن عجز الموازنة يُمثل خطأً مفترض الوقوع من الصعب تجنبه ومعالجته ول يسهل تحديده، ومن هنا أصبحت الحاجة ملحة لتناول هذا المفهوم من كل الجوانب.

#### 1.3- مفهوم عجز الموازنة العامة :

بشكل عام يمكن النظر إلى عجز الموازنة العامة بمنظاريين (غالي، 2016-2017) :

- المعنى المالي والمحاسبي: عجز الموازنة العامة هو زيادة النفقات عن الإيرادات، بشرط أن تتضمن الموازنة جميع نفقات الدولة وإيراداتها المالية.

- المعنى الإقتصادي والإجتماعي : يتمثل عجز الموازنة العامة بجملة الآثار السلبية المتأتية من السياسة المالية المطبقة، والمنهج المتبع في إعداد الموازنة وتنفيذها، هذا عندما تكون النتائج المتحققة من جراء تنفيذ الموازنة سلبية أكثر منها إيجابية.

وفيما بين العجزين يمكن أن تكون العلاقة طردية أو تكون سلبية، إذ ليس بالضرورة أن يترافق مع الآثار الإقتصادية والإجتماعية السلبية، كما قد لا يكون الفائض المالي المتحقق في الموازنة العامة مؤشراً إيجابياً من حيث آثاره الإقتصادية والإجتماعية والأهم من هذا كله الوسائل التي يتحقق بها والكيفية التي تحكم التغيرات الإقتصادية والإجتماعية التي تتحقق معه.

2.3- أنواع العجز في الموازنة : تصاب الموازنة العامة بأنواع من العجز هي(شريك، 2016، 04-05)، (كردودي، 2013-2014، 171-172) :

1.2.3- العجز المؤقت: وقد يسمى بالعجز الموسمي ويحدث نتيجة لأسباب طارئة غير عادية أو سبب خطأ في تقدير بعض عناصر الموازنة العامة وهذا النوع من العجز يزول بزوال السبب المؤدي إليه أو الذي تسبب في حدوثه ويمكن معالجته بعد فترة زمنية قصيرة قد تكون في الموازنة القادمة.

2.2.3- العجز المقدر: وقد يسمى أيضا بالعجز المخطط أو المقصود وهو الذي تسمح به الدولة في الموازنة بحدود وشروط معينة وفق دراسات دقيقة وموضوعية في تحديده، حيث تقوم الدولة بصورة مقصودة إلى زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها العامة العادية وقد يطول ويقصر أحيانا حسب الظروف والحاجة التي لجأت الدولة إليه.

3.2.3- العجز الهيكلي: وهو العجز الذي يحدث عندما لا تغطي الإيرادات العامة النفقات بصفة مستمرة فيصبح عجزا دائما، والسبب في ذلك يعود إلى عدم توان الجهاز المالي للدولة الناتج من زيادة الإنفاق العام بمعدل يزيد عن قدره للإقتصاد القومي ككل بجميع مصادره، أي مقدره الدخل القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها، وهو ما يدل أو يشير بوجه عام إلى عيب أو خلل في الهيكل الإقتصادي إذ قد لا يكون الإنفاق العام منتجا إنتاجا كافيا.

4.2.3- العجز التقليدي: ويسمى أيضا العجز الشامل أو الإجمالي؛ ويُعرف بأنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع استبعاد مدفوعات إهلاك الديون الحكومية، وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية وغير الضريبية مضافا إليها المنح مع استبعاد حصيلة القروض، ويستهدف قياس العجز على هذا النحو تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقتربها من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو من الاقتراض من البنك المركزي.

5.2.3- الدين العام: ويقارب هذا المفهوم بشكل واضح المعنى القاموسي للإنفاق السالب؛ أي إنفاق الإيرادات التي تم جمعها من خلال الاقتراض، وهذا المقياس

للعجز يعرف بأنه الفرق بين مجموع: ( 1 ) الإنفاق الجاري، ( 2 ) وصايف امتلاك الأصول الرأسمالية المادية، ( 3 ) وصايف امتلاك الأصول المالية من جهة، والإيرادات الضريبية وغير الضريبية من جهة أخرى، أي أن العجز في هذه الحالة يقيس صايف الإقتراض الحكومي معدلاً بالتغيرات في الحياة زمن النقود، وبما أن هذه عادة ما تكون صغيرة، فإن الموازنة تكون متوازنة، وفقاً لهذا المفهوم، إذا كان صايف الإقتراض يساوي صفراً.

6.2.3- العجز الجاري : يُعبر عن صايف مطالب القطاع الحكومي من الموارد، والذي يجب تمويله بالإقتراض، ويُقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحاً منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.

7.2.3- العجز التشغيلي : ويسمى أيضاً بالعجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم، ويتمثل العجز هنا في متطلبات إقتراض الدولة ناقصاً الجزء الذي دفع كفوائد لتعويض الدائنين (للدولة) عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة للتضخم، هذا الجزء يُعرف بالمصحح النقدي للتضخم.

8.2.3- عجز ناتج عن الوضعية الإقتصادية : التي يمر بها إقتصاد البلد المعني أثناء تنفيذ الموازنة، أي أن هذا النوع يظهر كذلك في نهاية السنة المالية ولم يكن موجوداً في بداية السنة، وفي أغلب الأحيان يعود سبب هذا العجز إلى الإنخفاض المفاجئ للإيرادات والناتج هو الآخر عن تغيير الأوضاع الإقتصادية خلال فترة تنفيذ الموازنة (دراوسي، 2005-2006، 143).

3.3- مخاطر عجز الموازنة العامة : للعجز الموازني مجموعة كبيرة من المخاطر أهمها (هزرشي، لباز، 2011، 08) :

1.3.3- وقوع الدولة في حالة التضخم: عند زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها تتجه الدولة إلى تغطية العجز باللجوء إلى مؤسسة الإصدار النقدي وطبع كميات إضافية من الأوراق النقدية فتزداد الكتلة النقدية المتداولة فيرتفع حجم الطلب الكلي مع بقاء العرض ثابتاً، فتزداد الكتلة النقدية المتداولة

فيرتفع حجم الطلب الكلي مع بقاء العرض ثابتاً، فترجع الأسعار ويحصل التضخم وتنخفض قيمة العملة.

2.3.3- إن وجود العجز في الموازنة سيدفع الحكومة إلى الإقتراض.

3.3.3- إن وجود العجز في الموازنة العامة قد يؤدي إلى وجود خطر الإفلاس حيث انه لوجود العجز تلجأ الدولة إلى الإقتراض لتغطية هذا العجز الأمر الذي سيترتب عليه وجود نفقات إضافية في موازنات السنوات القادمة لسداد أقساط القروض وفوائدها.

4.3.3- وجود العجز في الموازنة العامة يؤدي إلى تقليل الإستثمار الخاص وزيادة الإستهلاك العام.

#### 4- العوامل المؤدية للعجز في الموازنة العامة للدولة

هناك العديد من العوامل التي تؤدي للوقوع في عجز الموازنة، وهذه العوامل قد تكون عوامل سببية أو عوامل إجتماعية أو إقتصادية، ولكن السبب الرئيسي للعجز الذي سنركز عليه يرجع لنمو الإنفاق العام بمعدلات أكبر من معدلات نمو الإيرادات العامة.

1.4- عوامل تزايد نمو معدلات النفقات العامة : وأبرزها ما يلي (دراز، أيوب، 2002، 202-204)، (عبد الواحد، 2000، 229)، (دردوري، 2013-2014، 122-123)؛

1.1.4- الأزمات الإقتصادية: تؤدي الأزمات الإقتصادية إلى إحداث العجز في الموازنة العامة للدولة، لأنها تؤدي إلى نقص الموارد المالية للدولة نتيجة ضعف مقدره الأفراد على تأدية ما عليهم من واجبات مالية من ناحية، وما تتطلبه هذه الأزمات من الدولة من زياده في حجم الإنفاق العام لعلاج آثارها في صورة إعانات للعمال العاطلين، ونفقات لإعادة النشاط الإقتصادي من ناحية أخرى.

2.1.4- الإنفاق العسكري: تعتبر النفقات العسكرية من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام فهي تمثل نسبة كبيرة من النسبة الإجمالية لمجموع النفقات العامة، فإرتفاع الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب وعدم

الإستقرار السىاسى زاد من حجم هذه النفقات، فالإنفاق العسكرى لعب دوراً بارزاً في تفاقم وزى ادة عجز الموازنة للدول بسبب ضخامة هذه النفقات، فهو لا ىشتمل على مخصصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلع ىة والخدم ىة الجارىة فقط ولكن ىشمل أىضا النفقات المخصصة لإستيراد الأسلحة وكل المتطلبات العسكرىة.

3.1.4- الإنفاق الإستثمارى : إتساع نطاق نشاط القطاع العام أدى إلى تزايد الوزن النسبى للإنفاق العام الإستثمارى في إجمالى التكوين الرأسمالى الثابت، وارتبط تزايد هذا الوزن بمتطلبات التنمية خاصة في مراحلها الأولى، والتي إقتضت توجيه قدر كبير من الإنفاق الإستثمارى إلى مشروعات البنية الأساسية وكذلك تدعيم الهيكل الصناعى.

4.1.4- إتساع نمو العمالة الحكوم ىة: تتم ىز العمالة في القطاع الحكومى بتزاد معدلات نموها بالإضافة إلى ترا ىد نسبتها إلى إجمالى حجم التوظف على مستوى الإقتصاد الوطنى ككل وهو ما ىؤثر على إرتفاع حجم النفقات الجارىة من خلال زى ادة الرواتب والأجور، فعندما تنتبع موازنات الدول نجد تزا ىد هائل في جانب نفقات التس ىير سببه هو الز ى ادة الكب ىر في الأجور نت ىجة لنمو العمالة الحكوم ىة، فهذا النوع من الإنفاق ىمثل سبباً رئىسىاً في زى ادة الإنفاق بشكل عام وإتساع حجم عجز الموازنة العامة بشكل خاص.

5.1.4- زى ادة أعباء الديون العامة المحلىة والخارجىة: لقد ظهر هذا العامل في عقد السبع ىنات والثمان ىنات وهذا بعد أن تخلفت العدى من الدول النام ىة عن سداد دىونها بسبب تفاقم حجمها، فوجدت هذه الدول نفسها أمام خ ىارىن صعب ىن إما أن توقف عمل ىة التنم ىة الإقتصادىة أو تقوم بخدمة الديون الخارجىة، وعلىه فإذا ركزت هذه الدول على تموىل التنم ىة الإقتصادىة فلا ىمكن لها أن تقوم بتسدىد إنتزاماتها الخارجىة، ومنه تهتز سمعتها لدى الدول، وفي المقابل إذا قامت بتسدىد دىونها فلا ىمكن لها تحق ىق أهدافها التنموىة، فأعباء خدمة هذه الديون تظهر في الموازنة العامة للدولة، ف ىتم حساب

الفوائد المستحقة على الدينون الداخلى والخارجى ضمن النفقات الجارية، أما أقساط الدينون فتظهر في باب التحويلات الرأسمالية، ومع تزايد المدىونى الداخلى والخارجى تزايد معها الإنفاق الخاص بتغطية الدينون.

**6.1.4-** التوسع في النفقات غير الضرورية؛ يعتبر الإسراف على إقامة المباني الحكومية الضخمة والفضمة وصرف نفقات كبرى على شراء الأثاث الفاخر وتزيين هذه المرافق من الأسباب الرئيسة لتزايد الإنفاق العام، فصرف نفقات كبرى على هذه المرافق الإدارية وعلى موظفيها يزيد من إتساع حجم الإنفاق العام بشكل عام وبالتالي يعكس تأثيره السلبي على رصيد الموازنة العامة.

**7.1.4-** زيادة الدعم السلي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك؛ كلما زاد إتساع نطاق تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي والحياة الإقتصادية زاد معها حجم الإنفاق فتوجه الدولة لدعم بعض السلع المحلىة ودعم المنتجين المحلىين يزيد من حجم نفقاتها التحويلية وهو ما يؤثر على الحجم الكلي للإنفاق العام.

**8.1.4-** سياسة التمويل بالعجز؛ تعتبر هذه السياسة من السياسات التي تستعمل كأداة من أدوات نمو الإلتنىة الإقتصادية، ففي هذه الحالة تلجأ الدولة إلى إحداث عجز مقصود في موازنتها العامة، بحيث يتم تمويله بواسطة الإصدار النقدي الجدي ومنه يتم تحقيق الميزانية من التشغيل للموارد العاطلة من أجل تعويض ضعف الطلب في القطاع الخاص وهذا ما يؤدي إلى زيادة المشروعات الإقتصادية ومنه إرتفاع نسب التوظيف والإنتاج فيزيد على إثرها العرض الكلي، ولقد ثبت أن سياسة التمويل بالعجز قد فشلت في تحقيق أهدافها وتعتبر من الأسباب الرئيسة لتزايد نسبة عجز الموازنة العامة للدولة.

**9.1.4-** التضخم وتدهور القوّة الشرائية للنقود : من الأسباب الرئىسى المؤدى لتزاد الإنفاق العام هو تدهور القوّة الشرائىة، حىث ىؤثر ذلك على الدولة عبر تزايد نفقات مشترىاتها وكل مستلزماتها السلعىة، ففى هذه الحالة تحاول الدولة المحافظة على نفس الإشباع قبل فترة التضخم فتمنح للأفراد علاوة من أجل تعوىض الإنخفاض الذى ىطرأ على دخولهم الحقىة، إضافة إلى ذلك تزد من مخصصات الدعم السلعى وترفع كلفة الإستثمارات العامة، وما تجدر إليه الإشارة أن إرتفاع الأسعار نتىجة لتدهور القوّة الشرائىة للنقود لا ىؤدى لإرتفاع كل أنواع النفقات العامة مثل النفقات المخصصة لخدمة الديون.

**10.1.4-** تمويل شركات القطاع العام ىؤدي تدهور الوضع المالى لشركات القطاع العام فى الدول النامية إلى زيادة النفقات الحكومية، لأنه يعنى مزيداً من التحويلات الحكومية لهذه الشركات، الذى يرجع إلى عدو عوامل منها عدم قيام بعضها على أساس إقتصادى سليم، بالإضافة إلى سوء الإدارة، كذلك فإن القطاع العام يكون فى نظر الحكومة وسيلة لتحقيق أهدافها الإجتماعية مثل زيادة مستوى العمالة بصورة قد لا تتفق فى كثير من الأحيان، مع إعتبارات الكفاءة مما ىؤدي إلى زيادة نفقات هذه الشركات.

**11.1.4-** إنتشار المبادئ والنظره الديمقراطية: تغيير مفهوم الدولة لدى أفراد المجتمع، نتىجة لتطور الفكر السياسى، فلم تعد الدولة أمره على أفراد المجتمع، والتسليم لأوامرها ونواهيها، ولكنها مجموعة مرافق موجهة خدماتها للجماهور، بالإضافة إلى تعدد الأحزاب والجماعات السياسية وتوجهاتها لإستلام الحكم أدى إلى زيادة إنفاقها لكسب تأييد مناصرين لها، وسعيها بعد الإنتخابات لتنفيذ برامجها والتي عادة ما ىبنى على السخاء والإنفاق، إلى جانب أخلاق الحاكمن ورشد تصرفاتهم، كل هذه الممارسات تؤدى إلى عجز الموازنة العامة.

**12.1.4-** التوسع فى العلاقات الدولية وتقديم إعانات للدول الصديقة : تسعى الدولة الحديثة إلى إقامة علاقات دبلوماسية بينها وبين الدول الأخرى، إضافة إلى إشراكها فى المنظمات الدولية مثل منظمة الامم المتحدة ووكالاتها

والمؤسسات الإقليمية مثل الكوميسا للدول الإفريقية والنمور الآسيوية لبعض دول آسيا، واشتراك الدولة في المؤتمرات والندوات العالمية كل ذلك أدى إلى زيادة نفقات الدولة، كما تلجأ كثيراً من الدول لتقديم الإعانات النقدية والمادية للدول الصديقة كأسلوب لتمتين وتقوية العلاقة بينهما، والهدف من هذه الإعانات مساعدة الدول على تحقيق تنميتها الاقتصادية ومعالجة أزماتها أو لإعادة تعميرها نتيجة كارثة طبيعية حلت بها، أو لتكوين أحلاف أو لدعم إتجاه سياسي معين، أو لمحاربة إتجاه سياسي معارض، أو من أجل خلق طلب على منتجات الدول المتقدمة للإعانة.

**13.1.4- الإنفاق المظهري:** ويظهر هذا الإنفاق بصورة خاصة في الدول النامية، ويتمثل في الإسراف على إقامة المباني الحكومية الفخمة وشراء الآثاث الفاخر والديكورات المكلفة والصرف بسخاء كبير على بدلات السفر لكبار الموظفين وإقامة المهرجانات والإحتفالات الضخمة بالمناسبات الوطنية والهبات والمنح على أعضاء السلك الدبلوماسي وغير ذلك بكثير...

**14.1.4- تضيي الفساد المالي والسياسي والإداري:** في الجهاز الحكومي من أهم النقاط التي تؤدي إلى إرتفاع متزايد في الإنفاق الحكومي، المرتبطة بالإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية، ومن خلال التدهور في القيم الأخلاقية لأفراد المجتمع والتي أبرزها الفساد والرشوة والنصب والمحسوبية والإستهانة بكل شيء، وخاصة لإنتشارها الكبير في الدوائر الحكومية وبالتالي هذا الفساد يزيد من التكاليف الإدارية، بسبب الخساره والنقص في العائدات الحكومية، وفيما يتعلق بالمجتمع فإن الآثار الضاره تتمثل في الخساره التي تتعرض لها موازنة الحكومة المتمثلة في زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة. بالإضافة إلى عوامل اخرى تتمثل في (الشايحي، 2005، 89-96)؛

**15.1.4- الحوادث والكوارث الطبيعية:** مثل الزلازل والبراكين والفيضانات والجفاف وغيرها وهي حوادث طبيعية لا دخل للإنسان في حدوثها تؤدي إلى تدمير وتخريب ما يعتمد عليه إقتصاد البلاد، مما ينتج عنه نقص في الإيرادات



العامة، المحصلة وفي المقابل تزداد النفقات العامة لإغاثة المنكوبين وإعمار ما دمرته هذه الحوادث مما سيزيد من النفقات العامة عن الإيرادات العامة العادية مما يجعل الدولة تلجأ إلى الإيرادات غير العادية محدثاً العجز في الموازنة العامة.

**16.1.4- الحروب والفتن:** حيث تتسبب الحروب والفتن والثورات في إحداث العجز في الموازنة في الحالات التالية:

- أ- عندما تفاجأ الدولة بعدوان خارجي يتطلب منها مزيد من النفقات.
- ب- عندما يتهدد أمن الدولة كما في حالة وقوع حروب في الدولة المجاورة.
- ج- عندما ترتفع المئون الحربية إرتفاعاً مفاجئاً لم يكن متوقفاً له في الموازنة العامة مما قد يتسبب في العجز.

**2.4- تباطؤ نمو معدلات الإيرادات:** أهم هذه العوامل تتمثل في (دردوري، 2013-2014، 125-126)، (زكي، 2000، 97-102)، (عثمان، 2006، 75-79)؛

**1.2.4- ضعف الجهد الضريبي:** من أهم المقاييس الأساسيّة التي وضعها الإقتصاديون لقياس الجهد الضريبي هي الطاقة الضريبيّة، فحيثما أغلب الأحيان يُقاس الجهد الضريبي بنسبة الإيرادات إلى الدخل القومي، وتتسم الدول النامية بشكل خاص بانخفاض نسبة الحصص الضريبيّة إلى إجمالي الناتج الوطني والسبب في ذلك يكمن في انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة وتوسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي والذي يُعرف بأنه مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات الوطنيّة وكل هذه الأسباب تؤثر بشكل كبير على الجهد الضريبي.

**2.2.4- التهرب الضريبي:** تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة عالمية حيث قدّمة إقترن وجودها بوجود الضريبة، فالتهرب الضريبي يُقصد من أهمّه النظام الضريبي ويُهدد وجوده، ويختلف مستوى التهرب من دولة لأخرى، وازدادت أهمّه في التهرب الضريبي جراء النمو المتسارع للنشاط الاقتصادي الموازي وزاد العجز في الموازنة، فالتهرب الضريبي يؤدي إلى إنقاص

الخصيصة الضريبية ما يؤثر على الموازنة العامة للدولة لأن الضرائب تمثل الجزء الكبير من الإيرادات العامة، وعلى الرغم من أن التهرب الضريبي يؤدي إلى إنقاص حصيلة الإيرادات العامة ومنه إتباع سياسات ميزانية من شأنها تقلص حجم النفقات العامة.

**3.2.4- جمود النظام الضريبي:** النظام الضريبي هو ذلك الإطار الذي تعمل بداخله مجموعة من الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها تحقيق أهداف السياسة الضريبية. فكل دولة تستخدم النظام الضريبي للوصول لتحقيق أهدافها المختلفة، فبطء مسير التطورات العالمية والمحلية يؤثر سلباً على تطور النظام الضريبي وبالتالي صعوبة تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدول، فمعظم الدول النامية تعاني من جمود نظامها الضريبي، وعدم تطوره وهو ما عرقل مسار النمو الاقتصادي بشكل عام وأثر على إيرادات الدولة بشكل خاص.

**4.2.4- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية:** من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تقاعس نمو الإيرادات العامة هو كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية، فهذه الإعفاءات تؤثر بدرجة كبيرة على إيرادات الموازنة العامة للدولة، فنلاحظ أنه عندما تريد الدولة أن تقوم بجذب الاستثمارات الأجنبية تقدم لها الكثير من الإمتيازات وأبرزها تكون على شكل إعفاءات ضريبية كبيرة وهو ما يؤثر سلباً على إيرادات الدولة، وبالتالي اعتماد الدولة على تقديم هذه الإعفاءات غير المدروسة يؤدي إلى الضرر بإيراداتها السيادية.

**5.2.4- ظاهرة المتأخرات المالية:** تؤدي ظاهرة المتأخرات المالية إلى تدهور الموارد العامة لموازنة الدولة، والسمات الرئيسية هي لهذه الظاهرة هو التأخر في تحصيل الضرائب في مواعيدها المقررة قانوناً و يرجع ذلك للكثير من الأسباب إضافة إلى تقاعس الممولين على دفع ما عليهم من ضرائب والإهمال الكبير من العمال المختصين بتحصيل الضرائب وضعف الإمكانيات وكثرة

التعقيدات الموجودة في التشرىحات الضرىبىة كل هذه الأسباب تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة التي تؤثر بدرجة كبىة على أهم إىراد من إىرادات الموازنة العامة للدولة.

إضافة إلى أسباب أخرى يمكن إدراجها في (غالمي، 2016-2017، 101-102)؛

**6.2.4- تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام :** يؤكد خبراء صندوق النقد الدولي، أن هناك سبباً آخر لحصول العجز المالي في الدول النامية، وذلك عندما يحصل رواج في حصيلة الصادرات نتيجة إزدىاد الطلب العالمي على إحدى سلع التصدير الرئيسية، وما يترتب عليه من إتجاه الحكومة إلى التوسع في الإنفاق العام والجاري والإستثماري، وتحدث المشكلة عندما تتجه الأسعار العالمية لتلك السلعة نحو الإنخفاض وبالتالي تقل حصيلة النقد الأجنبي وحصيلة الإيرادات العامة، في نفس الوقت الذي يكون من الصعب عليها إعادة ضغط إنفاقها سواء الجاري أو النفقات اللازمة لإستكمال المشروعات تحت التنفيذ وصيانة المشروعات المنفذة بالفعل، الأمر الذي ينعكس على الموازنة العامة مسبباً العجز فيها.

**7.2.4- الإعفاءات الضريبية السخية وسياسة الرخصة:** يلاحظ السعي من قبل الدول النامية نحو جذب الإستثمارات الأجنبية للمساهمة في عملية التنمية الإقتصادية، مما يجبر وراءه طرح المغريات والإمتيازات على شكل إعفاءات ضريبية غير مدروسة، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى حرمان الدولة، من قسم مهم من إيراداتها السيادية، أما سياسة الرخصة، فإنها في رأي بعض الكتاب الإقتصاديين تمثل طريقاً آخر لزيادة عجز الموازنة العامة للدولة، حيث كانت تلك السياسة، إستجابة لضغوط مارسها صندوق النقد الدولي، عبر برامج التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلي التي إشتطت على الدول النامية قبل إعادة جدولة الديون، ولتدعيم الموازنة العامة بموارد إضافية كسبيل لسد العجز المتنامي لديها.

**8.2.4- كبر حجم القطاع غير الرسمي :** حيث تواجه الدول النامية والإقتصاديات الصاعدة كبر حجم القطاع غير الرسمي العامل داخل الإقتصاد،

الأمر الذي يعني ضعف الأداء الضريبي ومحدودية زيادة حصيلة الضرائب وتقلب الإيرادات الحكومية، حيث إنتشرت ظاهرة خطيرة تعرف بالإقتصاد السري أو ما يسميه البعض بالإقتصاد غير الرسمي أو النشاط الأسود والتي أسهمت بشكل كبير في حرمان الدولة من إيراداتها المقررة.

## 5- طرق تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، آثارها، وأهميتها

مع تزايد أهمية مفهوم العجز الموازني حاولت مدارس الفكر الإقتصادي إيجاد صيغ تمويل هذا العجز حسب إديولوجيات كل مدرسة وحسب طبيعة كل نظام ولعل أهم صيغ تمويل العجز الموازني ما يلي:

1.5- أساليب التمويل الداخلي وآثاره : يأخذ ثلاث أشكال تتمثل في (كردودي، 2013-2014، 184-186)؛

1.1.5- الإقتراض من البنك المركزي : وهذا التمويل للعجز ليس له أثر إنكاشي مباشر على الطلب الكلي لأن البنك المركزي لا يعمل تحت قيد ضرورة تقليل الإئتمان الممنوح للآخرين إذا توسع في منح الإئتمان للحكومة ومن هنا يُقال بأن الإنفاق المحلي المصحوب بالإقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي في الطلب الكلي.

2.1.5- الإقتراض من البنوك التجارية : تمويل عجز الموازنة عن طريق بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية، أو الحصول على تسهيلات إئتمانية منها، لن يؤثر سلبياً على الطلب الكلي إذا كان لدى البنوك إحتياطات زائدة، والإنفاق المحلي الذي يمول من الإقتراض سيكون له أثر توسعي شبيهه بالإنفاق الممول من البنك المركزي، أما إذا لم تكن البنوك التجارية تملك هذه الفوائض، فإن تمويل عجز الموازنة سوف يؤثر على الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص، أي مزاحمة القطاع الخاص وهو ما يُزيل الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي ويمكن أن يؤثر بصورة غير مباشرة على الإستثمار الخاص، لا سيما وأنه مع ضيق وعدم نمو الأسواق المالية في الدول النامية يُعد الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص عاملاً هاماً في إستثمار هذا القطاع.

**3.1.5-** الإقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك : يأخذ تمويل عجز الموازنة من القطاع غير المصرفي صورة الإقتراض من صناديق التأمينات والمعاشات وعمليات السوق المفتوحة مع هذا القطاع، وكذا من الأسواق المالية لبيع السندات الحكومية، فإذا كان إقراض القطاع غير البنكي للحكومة يأتي من موارد مخصصة للإستهلاك فإن هذا الإقتراض سوف يكون له تأثير إنكماشى على طلب القطاع الخاص، أما إذا كانت هذه الموارد مخصصة للإدخار فإن التأثير الإنكماشى المحتمل لهذا الإقتراض يكون غير مباشر ومن خلال الجهاز المصرفي، أما إذا كان إقتراض القطاع غير المصرفي يأتي من موارد معطلة- أي من إكتناز- فإنه لن يكون له أي تأثير إنكماشى على طلب هذا القطاع، ولكنه يؤدي إلى زيادة في مستوى الطلب والإنفاق الكلي مما قد يزيد عن قدره العرض وهو ما يعني إرتفاع مستوى الأسعار- ومع فرض أن التمويل بالسندات لا يتزامن معه توسع نقدي- فإن إرتفاع الأسعار سوف يقلل من القيمة الحقيقية للمعروض النقدي ويمارس تأثيرات سلبية على الدخل والإيرادات الحكومية ويعوق إنخفاض العجز، مما يعني أن العجز الممول بالسندات يؤدي بالإقتصاد إلى حالة من عدم الإستقرار قد تستمر لفترات طويلة يعاني خلاله الإقتصاد من التضخم، أو من البطالة والكساد وفقاً للوضع التوازني الأولي وسلوك الأسعار مع تزايد التمويل بالسندات.

**4.1.5-** تبديل القرض العام: قد لا تتمكن الدولة من سداد القرض في الأجل المحدد للوفاء بقيمة القرض وفوائده مما يضطر الدولة إلى تبديل القرض، وتبديل القرض العام يعني إستمرار القرض مع تخفيض فائدته، وتلجأ الدولة للتبديل في حالة إذا ما إنخفض سعر الفائدة في السوق من سعر فائدته القرض الذي تم الإتفاق عليه بموجب عقد القرض عند إصداره، وهذا الوضع يزيد من عبء الدين العام على موازنة الدولة.

**5.1.5-** المصادر الجبائية: تعتبر المصادر الجبائية أحد أهم مصادر تمويل عجز الموازنة وذلك لثبات حصيلتها نسبياً مقارنة بباقي المصادر وكذا دورية تحصيلها،

فهي المصادر العادية الأساسية في تمويل الموازنة العامة، وتتمثل هذه المصادر في الآتي (غالبي، 2016-2017، 111-116)؛

1- الضرائب: الضريبة تعتبر أهم أداة من أدوات تمويل العجز في الموازنة العامة من خلال تشعب تنظيمها الفني الذي أمدّها بنسب مختلفة وتواريخ تسديد متفرقة توفر للإقتصاد سيولة دائمة موزعة خلال كل سنة مالية، فالضريبة على القيمة المضافة تحصل بعد كل نشاط للمكلف، بينما تحصل الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات في آخر السنة المالية فتعتبر مورد للموازنة العامة تبدأ بها السنة المالية الجديدة، ومنه فإن الضريبة عبارة عن مورد متجدد للموازنة يحقق لها السيولة واستمرارية الإنفاق ما يجعلها أحسن موارد تمويل عجز الموازنة العامة، ويمكن سد عجز الموازنة العامة من خلال الضرائب المباشرة (العقارية، على أرباح رؤوس الأموال، على الدخل، وعلى التركات،...)، والضرائب غير مباشرة (على الإستهلاك كالرسم على المضافة، وعلى التداول)، لكن الزيادة في الإنفاق العام من خلال زيادة معدلات الضرائب يؤدي إلى تخفيض أرباح القطاع الخاص، مما ينعكس سلبياً على معدلات الإستثمار وبالتالي تدهور معدلات نمو الإنتاجية.

ب- الرسوم: تدفع مقابل إنتفاع المكلف بخدمة معينة تؤديها له الدولة، فكلما زاد نشاط الدولة الموجه إلى الأفراد كانت حصيلة الرسوم أكبر، وباعتبار أن العجز الموازني هو عبارة عن زيادة في النفقات مقابل نقص في الإيرادات فإن الدولة لم يحدث لها عجز إلا من خلال توسعها في الخدمات المقدمة للأفراد، مما قد ينتج عنه زيادة في حصيلة الرسوم، فإذا زاد العجز الموازني قابله بالضرورة زيادة في الرسوم نتيجة زيادة في الخدمات المقدمة للجمهور التي توجب إستحقاق رسم معين.

### 6.1.5- التمويل التضخمي:

1- الإصدار النقدي : هو عبارة عن سك النقود الورقية من طرف السلطة النقدية غالباً ما تكون هي البنك المركزي وفقاً لما يخول لها القانون بإعتبار أن

البنك المركزي هو الهيئة الوحيدة في الوطن التي لها الحق في خلق وتدمير النقود، وتتم عملية الإصدار النقدي وفق عددٌ معايير لعل من أهمها الحالة الاقتصادية ومدى قدره الإقتصاد على تحمل الكتلة النقدية الإضافية، وتلجأ الدولة لإستخدام هذه الاموال في تمويل النفقات العامة (هزوشي، لباز، 2011، 16).

ب- كيفية التمويل بالتضخم: يقوم البنك المركزي بتقديم وسائل الدفع اللازمة للحكومة كي تتمكن من تأدية نشاطاتها المتعددة مقابل حصوله منها على أذونات خزينة صادرة من السلطة التنفيذية في صورة قرض عادة، فتقوم القروض المباشرة للحكومة لمواجهة عجز الموازنة، وتلجأ الدولة إلى هذه الوسيلة عندما تعجز المصادر التقليدية الأخرى عن تغطية النفقات العامة، لكن تؤدي هذه الطريقة إلى زيادة عرض النقود زيادة لا تتناسب مع الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يدفع المستوى العام للأسعار إلى الإرتفاع، وفي هذه الحالة تتمكن الحكومة من أن تعبئ قدرًا من الموارد مساويًا لحجم العجز بالموازنة عن طريق تحويل الموارد إليها بشكل إجباري، ورغم ان هذه الوسيلة قد تبدو سهلة وميسورة للسلطة إلا أنها في الحقيقة ذات كلفة وخيمة حيث ينجم عنها تضخم.

2.5- أساليب التمويل الخارجي وآثاره : ويأخذ أحد أشكال المنح والقروض

الميسرة أو التفضيلية، والقروض التجارية وتتمثل في الآتي:

1.2.5- المنح والمعونات الأجنبية: تحتل المعونات والهبات الأجنبية أهمية كبرى بالنسبة لبعض الدول خاصة النامية منها، الأمر الذي جعل بعضاً من هذه الدول تعتمد بشكل كبير على هذه المساعدات في تمويل عجز موازنتها سواء كان العجز مؤقتاً أو مزمناً، حيث يمكن أن تكون على شكل نقدي، من خلال توفير الدولة المانحة حجماً معيناً من النقد الأجنبي لدولة أخرى تعاني العجز، ويمكن أن تأخذ شكل مساعدات سلعية كمواد غذائية أو مواد سلعية أخرى، وهذه السلع تباع محلياً، ويتم إستخدام المبالغ المتحصل عليها لتمويل العجز، ويمكن أن تكون المنح مخصصة لتمويل مشروعات تنموية أو لإستكمال بعض مشروعات البنية

الأساسية، بهدف مساعدتها على زيادة معدل التنمية الاقتصادية، وهذا بدوره يساعد الحكومة المستلمة للمساعدة على تخصيص بعض موارد الموازنة لمعالجة العجز(عبد الرزاق، 1997، 133).

2.2.5- القروض الخارجية: ويُقصد بالقروض العامة الخارجية تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات الحكومية الأجنبية والهيئات الدولية، ويترتب على هذا النوع من القروض وضع قوّة شرائية جديد تحت تصرف الدولة المقترضة، وبالتالي زيادة كمية الموارد الاقتصادية الممكن استخدامها فوراً(دراز، 1999، 130)، وهناك نوعين من القروض الخارجية(غالي، 2016-2017، 122) :

أ- القروض الميسرة أو التفضيلية : وهي القروض ذات التسهيلات في السداد حيث تمنح بمعدلات فائدة أقل من تلك السائدة في السوق، بالإضافة إلى وجود فترة سماح طويلة نسبياً، وتتميز كذلك بطول فترة السداد، وهذه القروض قد تمنح من قبل دول أو مؤسسات دولية، وغالبا ما تكون مرتبطة بمشروعات محددة.

ب- القروض التجارية : تأتي هذه القروض بشكل رئيسي من البنوك التجارية الأجنبية، وغالبا ما تكون مخصصة لأغراض محددة أو عامة، وهذه القروض قد تستغرق عدّة شهور أو فترة طويلة من الزمن.

ومما سبق يتبين لنا أن اللجوء إلى الإقتراض الخارجي، هو من بين أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم عجز الموازنة العامة في الدول النامية، نتيجة لتراكم حجم الديون وفوائدها، وتجاوزها الحدود المعقولة، وبقاء هذه الدول في حلقة مفرغة بين زيادة الإستدانة لسداد فوائد القروض السابقة.

3.5- أهمية علاج عجز الموازنة العامة : يحقق علاج هذا العجز العديد من المزايا للدولة نذكرها في الآتي(زكي، 2000، 142-143) :

1.3.5- المزايا التي يحققها علاج العجز للاقتصاد الوطني بصفة عامة نظراً لما يمثله العجز من إختلال هيكل يضاعف من الثقة الدولية في البلد التي تعاني من



العجز، فإن علاج هذا العجز يمكن هذا البلد من إستعادة هذه الثقة، بما يترتب على ذلك من قدره على التعامل في أسواق النقد الدولية للحصول على الائتمان الضروري والمطلوب، كما أنه يستعيد قدره هذه الدولة على جذب الإستثمار الأجنبي، ويحمي كذلك سعر صرف العملة المحلية من التدهور، ويحمي أيضا من إستنزاف الإحتياطات الدولية، كما يستعيد المواطنين ثقتهم في عملتهم الوطنية، مما يشجعهم على إستخدامها كأداة للإدخار ويحد من إدخار عملات اخرى اكثر إستقرارا، وكذلك يحد من تهريب المدخرات إلى الخارج، كما ان علاج العجز يُقلل كذلك من حاجة الدولة إلى الإستدانة الداخلية والخارجية، وأعباء وأقساط كلا منهما.

### 2.3.5- المزايا التي يحققها علاج العجز لكل من المستثمرين ورجال الأعمال:

يؤدي علاج عجز الموازنة العامة للدولة إلى خفض سعر الفائدة بسبب تقليل حاجة الحكومة للإقتراض الداخلي، ويُفيد خفض سعر الفائدة رجال الأعمال والمستثمرين في أمور كثيرة، أهمها: يؤدي إلى إنخفاض تكلفة رأس المال الثابت والعمل، مما يشجع على زيادة الإستثمار والإنتاج، ويشجع المستهلكين كذلك على زيادة الطلب على السلع المعمرة كالعقارات، والسلع الكهربائية ونحوهما، مما يدفع نمو صناعات وسائل الإنتاج التي تقوم على إنتاج هذه السلع وهو ما يقوم به المستثمرين ورجال الأعمال، ويؤدي في النهاية إلى إنتعاش الأسواق، كما أنه يُفيد وفي بعض الحالات في تخفيض سعر صرف العملة، وبالتالي تشجيع الصادرات، مما يؤدي إلى زيادة دخول المشتغلين في قطاع الصادرات وبالتالي تحسن في ميزان المدفوعات، وبالإضافة إلى ما سبق فإن علاج العجز في الموازنة العامة للدولة يقلل من حاجة الحكومة لفرص المزيد من الضرائب، وهو ما يفيد المستثمرين ورجال الأعمال.

### 3.3.5- المزايا التي يحققها علاج العجز للمستهلكين: يترتب على علاج العجز

القضاء على التضخم، وهو ما يؤدي إلى حماية مدخرات المستهلكين التي تتآكل بسبب التضخم، وكذلك أيضا حماية دخولهم الحقيقية في حالة عودة الإستقرار للقوة الشرائية للنقود، وإذا كان عجز الموازنة مصحوبا بحالة من الركود

التضخمي (تزامن التضخم والبطالة)، فإن علاج العجز سوف يخفض معدل التضخم بلا شك، وهو ما يساعد في تحسين مناخ الإستثمار في القطاعات المستوعبة للعمالة مما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة، وهو ما يفيد طبقات العمال وكذلك الطبقة الوسطى، ويستفيد المستهلكين أيضا من علاج هذا العجز في تخفيض سعر الفائدة عند حصولهم على قروض لتمويل شراء السلع المعمرة كالعقارات والسلع الكهربائية ونحوهما، كما أنهم يستفيدون أيضا من انخفاض الضرائب غير المباشرة على السلع الاستهلاكية.

## 6- خاتمة:

ترافق تطور الموازنة العامة مع إتساع النشاط الإقتصادي للدولة، فانتقلت وظيفة الموازنة العامة من الحفاظ على التوازن الحسابي بين الموارد والنفقات العامة، إلى القيام بتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي، ولتحقيق ذلك لم تعد الموارد المالية العامة للدولة قادرة على كفاية النفقات، الأمر الذي أدى إلى ظهور مشكلة مالية على مستوى إقتصاد الدولة، تمثلت بظهور العجز في موازنتها، حيث أعتبر أحد القضايا التي لاقت إهتمام من معظم الدول خاصة النامية لما يخلفه من مخاطر تهدد أمنها الإقتصادي المالي والإجتماعي، وفي سبيل معالجة هذا العجز، فقد إنتهجت سياسات مالية متباينة داخلية وأخرى خارجية، ومن خلال هذه الورقة البحثية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تذهب بعض التعاريف إلى إعتبار الموازنة العامة وثيقة رسمية تشريعية، بينما تعتبرها أخرى خطة عمل مستقبلية شاملة ومرنة.
- تعتبر الموضوعات الثلاث: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة من العناصر الرئيسية لإحور النشاط الإقتصادي والمالي للدولة، وتكون في نفس الوقت الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة.
- تسعى القواعد العامة للموازنة إلى تحقيق أهداف أساسية لإدارة المالية العامة حيث تهدف قاعدته السنوية إلى المحافظة على البعد الزمني لجمالية وإنفاق الأموال العامة بينما تهدف قاعدته الوحده إلى المحافظة على إدراج جميع

الإيرادات والنفقات العامة في وثيقة واحد، وتقتضي قاعدة الشمول (العمومية) أي لا تنفذ أي عملية على الإيرادات والنفقات العامة خارج الموازنة العامة في حين تهدف قاعدة عدم التخصيص إلى عدم تخصيص نوع من الإيرادات لنوع من النفقات أو إيرادات إقليم للصرف على خدمات هذا الإقليم وأما قاعدة التوازن فتهدف إلى المحافظة على بقاء نفقات الدولة في حدود إيراداتها العادية.

- أصبحت الموازنة العامة في المالية الحديثة أهم وثيقة إقتصادية تملكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو الإقتصادي وتوزيع الموارد داخل الإقتصاد، قد تستخدم الموازنة العامة لتحقيق هدف العمالة الكاملة كما تستخدم أيضا كوسيلة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي.

- من خلال عرض المفاهيم السابقة للعجز، يلاحظ ان مفهوم العجز الهيكلية أو البنيوي هو أقرب أنواع العجز تماشيا مع الواقع، ولا سيما في الدول النامية، التي تتجاوز النفقات العامة فيها وبصوره مستمره إيراداتها العامة، وذلك لأسباب تتعلق بخصوصية وهيكلية إقتصادياتها.

- ان ظاهرة العجز بالموازنة العامة للدولة هي ظاهرة مركبة ومعقدة، ولا يجوز ارجاعها إلى سبب وحيد، فهناك شبكة معقدة من العوامل والمؤثرات التي أسهمت في حدوث هذا العجز. وهي عوامل ومؤثرات بعضها يعود إلى التغيرات التي حدثت في النفقات العامة، وبعضها الآخر يتعلق بالتغيرات التي حدثت في الموارد العامة للدولة، حيث أن الأهمية النسبية لتلك العوامل تختلف من بلد لآخر، ومن فترة لأخرى.

- يتحقق العجز في الموازنة العامة إما من خلال زيادة الإنفاق وثبات الإيرادات أو عن طريق زيادة الإنفاق بمعدل أعلى من زيادة الإيرادات أو من خلال ثبات معدل الإنفاق مع خفض الإيرادات أو عن طريق خفض الإيرادات بمعدل أكبر من معدل خفض النفقات.

- تعدد المخاطر والآثار السلبية للعجز الموازني فمن الخطورة تجاهل العجز أو أن يسود الاعتقاد بأنه من الممكن التعايش معه بدلا من التصدي له بحزم.
- يتم تمويل عجز الموازنة العامة عن طرق السياسة الضريبية من خلال تعبئة الطاقة الضريبية والإعتماد على الضرائب المباشرة، وبالإضافة إلى التمويل من خلال الإقتراض الداخلي والخارجي والمنح والمعونات الأجنبية، أما تمويل العجز عن طريق سياسة الإصدار النقدي فتعتمد على توجيه الموارد النقدية لشراء عوامل الإنتاج من القطاع الخاص وأن توزع الدولة الإصدار النقدي الجديد بين الإستثمار والإستهلاك.
- مع تنوع مصادر التمويل لعجز الموازنة العامة، فقد إزداد حجم الدين العام الداخلي والخارجي، على نحو تجاوز الحدود الآمنة المسموح بها، كما إرتفعت معدلات التضخم.

#### 7- قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- 1- إبراهيم محمد قطب، الموازنة العامة للدولة ، (مصر، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1994)؛
- 2- السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة الايرادات العامة الموازنة العامة) دراسة مقارنة بالفكر الاسلامي ، (القاهرة، دار النهضة العربية، 2000)؛
- 3- الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقر والإنفاق العام - دراسة بظاهرة عجز الموازنة وأثرها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية-، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)؛
- 4- توفيق عبد الجليل، خالد البدور، المحاسبة الحكومية، (عمان، جامعة القدس المفتوحة، 2009)؛
- 5- حامد عبد المجيد دراز، سميرة أيوب، المالية العامة، (الإسكندرية، دار الجامعية، 2002)؛
- 6- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة (عمان، دار صفاء للنشر، 1999)؛
- 7- رمزي زكي، انضجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي (دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، 2000)؛

- 8- صبرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي ، (الجزائر، دار الخلدونية، 2007)؛
- 09- عبد الله الشيخ، محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، (الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، 1992)؛
- 10- عدنان حسين الخياط، وآخرون، اقتصاديات الموازنة العامة، (عمان، دار الايام للنشر والتوزيع، 2016)؛
- 11- محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2000)؛
- 12- محمد حلمي الطواي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن العام في الدولة الحديثة -دراسة مقارنة-، (الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007)؛
- 13- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة (عمان، دار المسيرة للطباعة والنشر، 2008)؛
- 14- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)؛
- 15- مصطفى محمد عثمان، اثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة دراسة مقارنة، (السعودية، دار إمام مسلم للنشر والتوزيع، 2006)؛
- 16- وليد خالد الشايجي، مدخل إلى المالية العامة الإسلامية (عمان، دار النفايس، 2005)؛

#### ب- المقالات والدراسات العلمية

- 1- رفيق شرياق، ترشيد الانفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، الملتقى الوطني حول الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، يومي 19-20 أفريل 2016، جامعة أحمد دراية-أدرار، الجزائر؛
- 2- زهير غالي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية -عرض تجارب دولية-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، الجزائر، 2016-2017؛
- 3- صبرينة كردودي، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، الجزائر، 2013-2014؛
- 4- طارق هزرشي، الأمين لباز، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي الملتقى الدولي الاول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات المستقبلية، يومي 23-24 فيفري 2011، المركز الجامعي غرداية، الجزائر؛

- 5- عاهد نبيل عناية، أشر عجز الموازنة على نمو الإقتصاد الفلسطيني (1996-2013)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2014؛
- 6- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر وتونس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2013-2014؛
- 7- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر؛ 1990-2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006؛
- 9- نجم عبد عليوي، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق، مجلة الغري للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 13، 2009؛